

دياري صالح مجيد * | عراق ما بعد داعش

المقدمة

عادة ما تشغل التساؤلات المستقبلية العقل الواعي لعدد كبير من الباحثين، على اعتبار ان هنالك إيمان كاف بأن هذا المستقبل بكل ما يحمله من ارهاصات وتحديات ما هو بالنهاية الا صناعة بشرية قابلة للتعديل والتطوير بمسارات وآليات متنوعة. لذا من الخطأ فكريا ان يسير اي بحث علمي باتجاه التعاطي مع المستقبل من منظور ردة الفعل المبنية على الايمان الساذج بحتمية اسقاطات ما يحمله هذا المستقبل على تفاعلات الحياة من ملامح ذات منطلقات سياسية، وهو ما يستوجب بالمقابل العمل من الان على المساهمة في انتاج هذا الزمن القادم وما يحمله من دلالات جوهرية تحدد مصير الامة العراقية بكل أبعادها الجغرافيا المتشعبة. فحين تكون هذه الرؤية منطلقة من وقائع آنية، فإن كثيراً من دلالاتها تأتي بلغة نقاش واستشراف اقرب الى المنطق منها الى الخيال، لذا حاولنا جهد الامكان ان نطبق هذا الاسلوب في التحليل على المفردات الخاصة بالتساؤل الاتي : ماهي أهم المرتكزات التي ستؤثر في المستقبل العراقي بعد داعش؟.

قد تكون الواجهة العامة لهذه المفردات فيها مقدار عال من التشاؤم، وهو امر نعترف به مسبقا دون أن يعني ذلك بأن الهدف من هذا العمل هو ترسيخ التشاؤم كصفة لمستقبل لا يمكن التحكم بمفرداته. فالهدف من الدراسات المستقبلية هو وضع صورة تقريبية للمشاهد المتوقعة من أجل مواجهتها بحكمة وعقلانية كثيرا ما افتقدت لها السياسات العراقية المعاصرة. وهي نقطة ضعف تعاني منها مجمل الثقافة الرسمية للنظم السياسية في المنطقة حيث يقول في هذا الصدد احد الباحثين (وليد عبد الحي) في التنظير للدراسات المستقبلية "ان احدي ثغرات ثقافتنا تتجسد في موقفها من الزمن، اذ طغى عليها الماضي والحاضر بينما لم يحظ المستقبل حيث سنعيش الا بأقل القليل، رغم ان محاولة معرفة المستقبل تمثل احدي عناصر القوة... وبذلك نحن بحاجة الى التخطيط الذي نعني به التدخل الواعي والمتعمد لجعل المستقبل يسير في خيارات محددة"^(١).

(* أستاذ الجغرافيا السياسية في جامعة كربلاء - العراق.

(١) وليد عبد الحي، الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية، الجزائر: شركة شهاب للنشر والتوزيع، ١٩٩١، ص ٥ - ١٠.

أولا : ما بعد داعش : هل يعود التطرف مجددا؟

ليس الخوف بالأمر العابر في أزمة عراق ما بعد ٢٠٠٣ ولا حتى في زمن ما قبل تلك اللحظة، الا ان تحول الخوف الى منظومة تفاعل اجتماعي مليئة بانهيار أدنى مدلولات الثقة بين المكونات السكانية هو ما يشكل في حقيقته التحول الجديد الذي بات يضرب عميقا في بنية المدينة العراقية.

منذ بداية تصاعد العنف في مدن محددة في الجغرافيا العراقية والبعض يتساءل بطريقة نقدية : ما الذي جعل خريطة العراق تتغير سكانيا ولأجل اي غاية؟. هذا التغير لم يكن الا بطريقة بطيئة ومنتظمة مخطط لها مكانيا بدءا عال، ولكنها كانت ايضا باليات قاسية ذات تكلفة بشرية واقتصادية عالية. هنا بات رسم الخرائط الجديدة يجد له اكثر من قوة يسيل لعبها لفكرة تشكيل المدن وفقا لصياغات هوياتية خانقة ملؤها العنف والاقصاء. وهي آلية استعيرت من صفحات تاريخ مشؤوم خطت من قبل في نطاقات ودول وتجارب مختلفة. تحاول الكثير من الجهات اليوم ان تنقل على لسان ابناء مدينة الموصل تدرهم على الحياة التي كانت تتسم بها هذه المدينة قبل احتلال داعش، وكيف ان تلك العاصفة أدت لاحقا الى حيولة عودة الثقة للعيش المشترك بينهم في مكان واحد يجمعهم سويا مرة اخرى، مما يدفع البعض الى التفكير بخلق جغرافيات جديدة لكل فئة بمعزل عن الثانية كشرط لاستدامة الحياة من جديد في هذا الجزء من العراق^(٢).

هذه الرؤية انما تعمق من فكرة الانهيار النفسي التي باتت تهيمن لأسباب متنوعة على كثير من الفئات العراقية في الموصل في أعقاب الفترة العصبية التي شهدتها المدينة، وهي رؤية أراد البعض تقوية جذورها لتكون مبررا لمخططات ترتبط باستغلال حجم التخريب والتنكيل الذي اصاب السكان هناك حيث انقلبت كل الموازين وبات التكفير مدخلا لتحول مفاهيم الصديق والجار باتجاه مصطلحات جديدة اساسها نواصب وروافض ونصارى. هذا التصنيف كان يهدف الى خلق ذهنية جديدة وذاكرة مشوهة لمدينة الموصل، ليسهل عبرها لاحقا انتاج الخرائط الجديدة على ارض الواقع. هنا فعليا يمكن الربط بين مستقبل ادارة هذا التحدي في مدينة الموصل وبين ما سينتظر العراق بمجمله في المرحلة القادمة من الزمن، حيث ستكون فكرة التحكم بما تبقى من تنوع في هذه المدينة وإعادة الثقة بين اهله من بين القضايا التي تضع الجميع على المحك. فإما البقاء سويا في مكان واحد تحكمه قوة القانون والمؤسسات الحكومية الرسمية، وإما التسليم بحتمية السيناريو البديل. مشاركة الحشد الشعبي للقوات العراقية في المحور الغربي للموصل وتوجهها نحو تحرير مدينة تلعفر الاستراتيجية، بات واحدا من بين اهم القضايا الواقعية لمهمة التصدي لفكرة التحكم بعامل انعدام الثقة وعزلة السكان المحليين عن المشاركة في مواجهة خطر التطرف والعودة مرة اخرى الى العمل والتفاعل تحت خيمة مؤسسات الدولة.

بعض التقارير تحاول بناء تصورات تميل الى استدامة عنصر الخوف باعتباره رهانا مهما للقوى التي ترغب في تعطيل تحرير الموصل، لذلك تشير الى أن معركة تلغفر ستكون ميدانا مهما لاستثارة الذاكرة الطائفية في مدينة شاركت اغلبيتها التركمانية في رقد داعش ومن قبلها القاعدة بالقيادات والدعم الذي أفضى لاحقا الى تهجير الاخرين وتحويل المدينة الى احدى القلاع الحصينة للارهاب، وهو ما يمكن له ان يعني بأن تحرير المدينة دون انضباط في الاداء العسكري مشروعٌ مستقبلي لنشر فوضى الصراع المذهبي الى مديات بعيدة جغرافيا وزمانيا(٣).

قد تبدو مثل هذه التصورات الى حد ما وكأنها آلية دعائية للجانب التركي الذي يعزف منذ وقت على وتيرة التغيير الديموغرافي الذي يمكن ان يحصل في بعض البلدات الموصلية، واتخاذ ذريعة للتدخل المباشر في تحديد مستقبل هذه النطاقات. رغم ذلك نحتاج كعراقيين الى التفكير بواقعية تجاه هذه الرؤية التي تقترب في كثير من جزئياتها من واقع تلغفر التي يخضع غالبية سكانها منذ فترة ليست بالقليلة لهيمنة داعش ثقافيا ومجتمعا، ما أدى الى تحولهم الى مصدر مهم في جغرافيا الدعم السكاني لعمليات هذا التنظيم عسكرياً وامنياً. لذا فإن التحدي الحقيقي يكمن في اثاره تساؤلات تتعلق بكيفية تغيير هذه المعادلة لمصلحة بغداد - اربيل قبل البدء بأي خطوات ميدانية - عسكرية لتحرير المدينة. حتى اللحظة لم يتم التفكير جديا بسيناريو بقاء السكان المحليين مخلصين الى اخر المطاف لتوجهاتهم الجديدة التي تم تبنيها بعد هيمنة داعش على ٤٠٪ من مساحة العراق، وهو سيناريو لا زال بعد يملك كثير من عناصر التغذية التي تسمح على الاقل في فترة لاحقة لداعش بأن يستمر في فاعلية ادائه، وذلك على الرغم مما سيلحق ببنية توصله الجغرافي من هزائم وتفكك يقود الى تراجع دوره لما كان عليه الحال قبل حزيران/يونيو ٢٠١٤.

يحاول البعض التستر وراء الرؤية الطائفية المتناقضة للحديث عن آلية التصدي لداعش واصفا اياها بأنها مصدر مهم من مصادر نشر الخوف من مستقبل تتكرر فيه مشاهد الانقسام الطائفي، وذلك من خلال تأكيدهم على ان مؤسسة الجيش وتشكيلات الحشد الشعبي بما تلقته من دعم ايراني مهم للحيلولة دون سقوط بغداد، تعد مصدرا لاثارة الخوف لدى الطائفة الاخرى في العراق بحجة الدور المتنامي للحشد وامكانيته في تعميق حدة الانقسام الاثني والمذهبي في الحياة الامنية والسياسية العراقية، وذلك على الرغم من نجاحاته الكبيرة في وقف تقدم داعش(٤).

الاعتراف بأهمية استعادة الجيش العراقي لدوره ومكانته التي اهتزت صورتها بشكل كبير بعد حزيران/يونيو ٢٠١٤، لا ينفي استمرار المكانة الاعلامية المعادية في محاولاتها للنيل من جسور الثقة التي باتت تتنامى في علاقته بالسكان المحليين في البلدات التي خسرها

Patrick Cockburn, (٣)
"Isis is full of killers,
the worst come from
Tal Afar", The Independent,
November 15, 2016.

Tallha Abdulra- (٤)
zaq and Gareth Stans-
field, The Day After:
What to Expect in
post-Islamic State
Mosul, (The RUSI
Journal, NO.3, 2016),
p.14.

داعش. فالحديث عن التركيبة الطائفية للجيش في هذا الوقت بالذات وتحولها الى موضوع للتشكيك تساهم في تعزيز فكرة الانقسام الطائفي التي يراد من روائها الابقاء على لغة الشك والخوف بين السكان، وهي اللغة التي كانت مدخلا اساسيا لسقوط الموصل في الفترة السابقة بيد داعش. رغم ذلك فإن الحديث عن دور الحشد الشعبي في هذه النطاقات يبقى أمرا محاطا بالتكهنات وميدانا واسعا للتنظير الاكاديمي. فالسكان هناك لن يتقبلوا الحشد لا كقوة امنية لحماية المناطق بعد تحريرها، ولا كقوة عسكرية لضمان عدم حصول خروقات كبيرة تهدد البنية المجتمعية والامنية للمدن الرئيسية في تلك الجغرافيا القلقة. مما يعني ان المستقبل سيشهد نوعا من التسويات المهمة التي تنقل من خلالها الحكومة والحشد على حد سواء رسائل تطمين مهمة لاعادة انتاج التفاعلات بين اطراف المعادلة هذه بطريقة ايجابية.

قد تكون الاشكالية الحقيقية التي تغذي المخاوف المستقبلية للعراقيين متجسدة في طبيعة التحول عن نتائج التعاون الحالي بين الجميع في مواجهة داعش، فالسنة والشعبة والاكراد متعاونون بصيغ عسكرية متنوعة في ادارة معركة الموصل بالتزامن مع الازيدية والمسيحيين، الا ان الجميع يملك بالنهاية تصورات متناقضة حول دوره القادم المرتبط اساسا بمطامح الجيوبولتيك في الموصل^(٥). وهو ما سيعني بأن الصراع الدموي سوف يستمر في مرحلة ما بعد تحرير الموصل، حيث ستكون الصورة مقاربة تماما لما حصل بعد تخليص العراق من حكم البعث في العام ٢٠٠٣ وما تلاه من فوضى عارمة نتيجة لغياب التخطيط والادارة السليمة لارتدادات تلك المرحلة.

ادارة الخوف ستكون هي احدى اهم استحقاقات تحرير الموصل التي سيتوجب على الحكومة العراقية النهوض بها لانتاج سياسات جديدة يمكن من خلالها مواجهة خطر الانزلاق الى فوضى الصراع مجددا، خاصة وان البعض لا زال يؤمن بأن الجذور الحقيقية للمشكلات التي انتجت فراغا استراتيجيا هيا لاحقا لنهضة داعش، لا زالت بعد مستمرة في ممارسة تأثيرها على الوضع المستقبلي في العراق. لذا فإن التفكير باليات المواجهة المجتمعية والحكومية المتناسقة لتفكيك هذه الصورة سيكون متغيرا مهما في تحديد الوجهة التي سيسير نحوها العراق، ومن خلالها يمكن الحكم فعليا ان كنا سنتجاوز عقلية ما قبل حزيران/يونيو ٢٠١٤ في بناء منظومة الدولة ام ان الاشكالية ستبقى مستمرة، لتساهم في انتاج سيناريو مكرر عن احداث الموصل ومثيلاتها في الرقة وحلب؟.

في هذا الخصوص هناك خطوة مهمة قامت بها أربيل عبر استضافة مؤتمر موسع للشخصيات العشائرية في الموصل^(٦)، هدفها الاعداد لترتيبات التفاعلات الاجتماعية المتوقعة في الاشهر القادمة بعد ان تتخلص المدينة من كابوس الهيمنة التي مارسها

Tim Arango, "Ira- (٥)
qis Fear 'Bloodshed
Will Continue' After
Mosul if Sectarian
Tensions Aren't Ad-
dressed", New York
Times, November 3,
2016.
Tim Arango, Ibid. (٦)

داعش. من جانبها بدأت بغداد هي الأخرى عبر آليات ومنابر عديدة بمحاولات أكثر عمقا تتجاوز فكرة الدعم للعشائر باتجاه التفكير بالآليات القانونية لمحاسبة المقصرين والمتعاونين ممن ارتكبوا جرائم في حقبة داعش. إلا أن التساؤل الذي لا زال بعد يشغل بال الكثير من المراقبين يتمثل بالآتي : هل ما يجري هو تعبير عن تنافس ضمني بين بغداد واربيل للتحكم بالموصل إداريا وسياسيا؟ أم أن هناك خطة متفق عليها وأدوار موزعة بشكل متجانس بين الطرفين للمساهمة في تقرير مستقبل الموصل؟. هذه الأسئلة تفتح المجال لمزيد من التكهّنات الخاصة بالكوّن السني في عراق ما بعد داعش، فالطريقة التي سيقراً بها نخب السنة هذا المشهد، ستكون كفيّلة بالإجابة عن أحجّيته المعقدة وذات العلاقة بفرضية عودة داعش أم انهياره التام وانسحابه من مشهد التفاعلات القادم.

في الموصل لا زال الشك هو اللغة الوحيدة المهيمنة على جميع المكونات. الخوف من الآخر وذاكرة الموت التي حولت الصديق إلى عدو لا زالت تمارس دورها الخبيث في بناء فضاءات مستقبلية هوياتية الطابع. استعارة التجربة البغدادية بعد ٢٠٠٦ ستعني تحويل الموصل إلى قطاعات مغلقة على الطوائف والقوميات. وهنا يخطئ من يقول بأن داعش لم تحقق غايتها!. الأشكالية تتعمق عبر انتاج اذرع عسكرية لكل مكون هناك. الإيزيديون مثلا لديهم الآن ثلاث توجهات احدها مع حزب العمال الكردستاني، الثاني مع حزب البارزاني، الثالث تحت رعاية بغداد. ما الذي يلوح في الأفق في مثل هذه الحالة غير الاقتتال على الجغرافيا، لذا فإن الحل في أحد جوانبه يكمن في التصورات التالية : اعلان الموصل مدينة منزوعة السلاح، يتم فيها تجريم الخطاب الطائفي والقومي، مع التأكيد على ضرورة أن يملأ الفراغ الذي سيتركه انهيار داعش من قبل الحكومة في بغداد، وضع اتفاق لتطبيع الأوضاع بصيغة قانونية تعرض المتجاوز على فقراتها للمحاكمة، وايضا التطبيق الصارم لأحكام القانون لحماية الممتلكات وعدم التهجير والحفاظ على بنية المدينة سكانيا، عمرانيا ووظيفيا.

ثانيا : ادارة الموصل بعد التحرير

تحاول الكثير من الافكار ان تضع مقاربة بين وضع الموصل في الفترة القادمة وبين مجمل ما شهدته العراق بعد ٢٠٠٧^(٧). حيث تبني اغلب هذه التصورات على اساس محدد عماده غياب التخطيط والرؤية المستقبلية لفترة ما بعد التحرير، بذات الاسلوب الذي حصل مع مجمل العراق حين تم الاطاحة بنظام البعث ولم يكن هناك في حينها تصورات مناسبة وعلاجات استباقية للمشكلات التي كان متوقعا بروزها في اعقاب تلك الفترة. وهو ما قاد العراق لاحقا الى الدخول في فترة مستدامة من الفوضى والفساد المالي والاداري المترامن مع انهيار بنية الدولة بشكل مخيف.

Patrick Cockburn, (٧)
"If you want to know
what will happen to
Mosul after Isis is
pushed out, look back
to the fall of Saddam
Hussein", The Inde-
pendent, October 28,
2016.

اشكالية الموصل انها تمثل في الحقيقة عراقا مصغرا، فهي تمتاز بموقع جغرافي حرج تبرز قيمته الاستراتيجية في ضوء الموارد النفطية التي تملكها المحافظة، وكذلك في ضوء التعقيد في البنية السكانية المتنوعة دينيا وقوميا، مضافا لكل ذلك التنافس المحلي المسنود اقليميا بين قوى مختلفة تسعى للهيمنة على مصير المدينة ومستقبلها. وهو ما يجعل الحديث عن اسلوب ادارة هذه الاشكالية لتأمين وضع الموصل من بين القضايا المفصلية التي يمكن لها ان تشكل نموذجا فاعلا للتعرف فعليا على مستقبل الجغرافيا - السياسية لعموم العراق.

في هذا الصدد تسعى داعش، في ظل ادراكها لحتمية زوالها من مشهد التفاعلات المستقبلية، الى العمل على استغلال كل الظروف الممكنة من اجل اطالة امد العمليات العسكرية لإلحاق اكبر قدر ممكن من الخسائر بالقوات العراقية، وايضا العمل على خلق اكبر عدد ممكن من اشكال الانقسام داخل البنية السياسية والاجتماعية للقوى المؤيدة لتلك العمليات^(٨). وهو ما سيعني لاحقا امكانية انتاج صورة جديدة للتطرف تسمح بتسيخ الارضية التي غدت داعش بعناصر البقاء والقوة.

لذا يشير البعض الى ان طريقة ادارة محافظة نينوى ستحدد مجمل المستقبل العراقي^(٩) طالما انها تملك كل هذا التنوع والتعقيد، الا ان كل ذلك حتى اللحظة لا يشير سوى الى المخاوف بسبب غياب الخطط لما يجب ان يكون عليه الوضع بعد هزيمة داعش.

على الرغم من تعدد المدخلات المحلية والاقليمية التي مهدت لسقوط الموصل، فإن البعض يؤكد في اطار التفكير بكيفية ادارة هذه المدينة مستقبلا على اهمية المنظومة العسكرية وضرورة اعتمادها على قيادات مباشرة محترمة ومعروفة من ابناء المدينة كتلك القيادات التي تقود اليوم الحملة العسكرية ضد داعش بقيادة رئيس الوزراء العبادي، فهي الطريقة الامثل للوصول الى مقاربات امنية تلبي طموحات المستقبل. مع التأكيد على ضرورة بقاء القوات الكردية والحشد الشعبي بعيدا عن اي شكل من اشكال الهيمنة على أقدار هذه المدينة^(١٠)، حيث لعب الاعلام المعادي دوراً مؤثراً في انتاج مزاج شعبي يصور الآخرين على انهم ادوات لسحق المكون السني، وهو الخطاب الذي استغل بشكل فاعل من قبل داعش تمهيدا لإعلان ولايتها وهيمنتها على هذه الجغرافيا الغنية والمهمة استراتيجيا.

الجزء الآخر من الاشكالية التي تحتاج الى مزيد من الاهتمام في اسلوب ادارة المدينة تتمثل في كيفية اقناع الاعداد الكبيرة من النازحين الذين استهدفهم داعش (التركمان والعرب الشيعة، الاكراد، الازيدية والمسيحيين) للعودة والعيش في ذات النطاقات التي خرجوا منها سابقا، خاصة وان هنالك في الافق شكوى متزايدة من ان داعش قام بتطبيق سياسات سكانية هدفت الى خلق هوية طائفية واحدة لهذه المدينة، وهو ما سينعكس اجمالا على اي عملية انتخابية لمجلس المحافظة او النواب. مما يعني بأن ادارة المدينة بعد

Ibid. (٨)

James Rupert, (٩)

"Mosul after ISIS : not clear plan of peace", US institute of peace, October 31, 2016.

Siddhartha Ma- (١٠) hanta, "If ISIS loses Mosul, What then?", The Atlantic, October 19, 2016.

هزيمة داعش ستكون أمام تحدي تثبيت الإشارات الإيجابية التي تجذب الناس طواعية الى مواقعها القديمة. وكثير من الدراسات تؤكد بأن مرحلة ما بعد داعش ستتطلب العمل على تحقيق كثير من المتطلبات الواقعية من بينها التركيز على النطاقات الريفية المحيطة بالموصل^(١١). وهي النطاقات التي استجابت قبل غيرها لفكر داعش، ومنها انطلقت هجمة الارهاب ضد النطاقات الحضرية، في محاولة لتثبيت لغة الصراع بين قيم منظومتين اجتماعيتين متنافرتين. احدهما كانت تركز الى لغة القتل والنفي والثأر والحقن ممثلة بداعش، والاخرى كانت تحاول ان تحتمي ببقايا الدولة التي انهارت بشكل متسارع في اعقاب حزيران/يونيو ٢٠١٤. داعش نتاج اهمال للبنية الاجتماعية للنطاقات الجغرافية التي انسجمت وخطابها وأساليبها. عدم الانتباه لهذه النطاقات أمنيا، اقتصاديا، تعليميا، صحيا وقيما سيقود الى تكرار موجة العنف بمسميات جديدة.

على المدى البعيد هناك حاجة ماسة للتركيز على البنية الاجتماعية الخاصة للريف العراقي في هذه النطاقات وعلاقته بنشأة داعش وتمدها. هيمنة الريف وقيمه على المدينة وتوسع المجالات الجغرافية لهذه الهيمنة، مهد الأرضية لكل هذا الخراب ممثلا بداعش، الذي لا يخشى الصواريخ بقدر ما يخشى الفكر المدني المتحضر.

أمنيا هناك حاجة لإعادة النظر في منظومة داعش التي يبدو انها في كل مرة تهزم فيها عسكريا، فإنها تتحول لاحقا لممارسة دورها كامفيا تستهدف كبار التجار واصحاب المحال في المدن الرئيسية بما فيها الموصل لتغذية نشاطاتها ماليا ولاثبات حضورها معنويا في الاوساط الشعبية، لتعيد لاحقا تنشيط دورها في اي فرصة ممكنة للظهور بقوة جديدة. لذا يعتقد البعض ان هناك حاجة ماسة لوجود قوات خاصة لمكافحة الجريمة المنظمة على ان تكون مدعومة من قوات التحالف الدولي، لكونها في نظرهم الطريقة الأمثل لضمان عدم عودة داعش في المستقبل^(١٢).

إدارة الملف الامني بهذه الطريقة أمر مهم لتعطيل التراتبية الاقتصادية والعملية التي يعتمد عليها داعش في بناء أسس تواجده وعمله داخل المجتمع الموصل، دون ان يعني ذلك بالضرورة ان الدعم يجب ان يكون ممثلا بقوات اجنبية مباشرة على الارض. الطريقة الأفضل ستكون عبر تعاون استخباراتي لتبادل المعلومات ومطاردة المظاهر الخاصة بهذا السلوك، على اعتبار أن أي خرق أمني في الموصل، سيقود لاحقا الى تهديدات ارهابية واسعة الامتداد قد تجد اصداؤها المستقبلية في نطاقات جغرافية بعيدة بذات الطريقة التي عانت منها كثير من العواصم الاوربية. وهو ما يتطلب يقظة عراقية ودبلوماسية ناجحة في اقناع الاطراف الاخرى (التحالف الدولي) بعدم اتخاذ هذا المدخل للعلاقة ذريعة للهيمنة على القرار الامني في الموصل او فرضه كشكل من اشكال الوصاية على الادارة الحكومية هناك.

Ibid. (١١)

Ibid. (١٢)

في المقابل هنالك تأكيدات عديدة على ان المعركة القادمة بعد هزيمة داعش ستكون في اطار تحديد الهيئة الحكومية التي ستناط بها مهمة ادارة المدينة رسميا. حيث تسعى تركيا الى فرض اشخاص محددين مرتبطين بها، في حين تسعى بغداد بالتعاون مع واشنطن الى فرض كلمتها القوية عبر اختيار رئيس جديد لمجلس المحافظة، وهو ما نظرت له تركيا على انه نية مبيتة لتقليص نفوذها لاحقا بعد ان مُنعت من المساهمة العسكرية في تحديد الوجهة التي ستمضي اليها الموصل، وهو ما فُسر على انه حرمان لها من المساهمة في التحكم سياسيا بمصير هذه المدينة. هذا المجلس يجب ان يكون مراقبا في خطابه وفي آليات عمله بشكل صارم، كي لا يسهم لاحقا في انتاج حالة من الفوضى والمزاج الشعبي الساخط على مجمل المؤسسات الحكومية بذات الطريقة التي مهد فيها كثير من قيادات مجلس المحافظة السابق الدور لداعش التي باتت في حينها البديل المرحب به في حال غياب الدولة الشرعية التي تمثلها سلطة وقرارات بغداد.

ثالثاً: ما بعد داعش

١. إقليم نينوى - الانبار

يحاول البعض الترويج لفكرة تقسيم العراق بالقول ان هذا البلد تاريخيا لم يعرف انه كان بلدا موحدا، مما يعني صعوبة تجنب هذا الانقسام التقليدي في بنية هذا البلد (١٣). وهو تعبير عن ذات الشكوى التي كررها مرارا الملك فيصل الاول في مناسبات عديدة (١٤)، بعد تنصيبه ملكا على العراق الذي تشكل رسميا في العام ١٩٢٠. حيث استمر لاحقا النضال من أجل الإبقاء على وحدة هذا البلد بصياغته تلك التي جاءت انعكاسا لارادة دولية في اعقاب حدث كبير ذي صبغة عالمية ممثلا بالحرب العالمية الاولى. لذا فإن محاولة التقسيم الحالية توجب ان تكون هنالك مقدمات مماثلة لم تتوافر ارضيتها بعد لكثير من القوى المحلية الحاملة بهذا المشروع، وهو ما يفسر الى حد كبير المواقف الرسمية الاميركية مثلا من تصريحات أربيل بالانفصال عن العراق.

فكرة الاقليم باتت تشكل تحولا جوهريا في خطاب القيادات المحسوبة على المكون السني في العراق، وذلك باعتبارها احدى الآليات التي يراد تطبيقها لتقليل سطوة المركز - بغداد تيمنا بتجربة اقليم كردستان. لذا يشير الكثير من متبني هذا التوجه الى ان البديل الحقيقي لإدارة ازمة هذه المناطق بعد داعش سيكون في اعطائها حق تشكيل الاقليم بعيدا عن الصفة الهوياتية المذهبية الطابع، حيث سيضم اقليم نينوى - الانبار مكونات عراقية كثيرة على الرغم من ان الصفة السكانية الغالبة عليه ستكون الصفة السنية (١٥).

هذا الطرح ورغم دستوريته التي اقرت في الفقرات الخاصة بموضوع تشكيل الاقليم، الا انه يصطدم بعقبات سياسية وبتساؤلات حرجة ذات علاقة بمستقبل الجغرافيا العراقية

Jamsheed K. (١٣)
Choksy and Carol E.
B. Choksy, "Defeat
ISIS, but let Iraq
split", World Affairs,
June 25, 2014.

(١٤) راجع مقالنا الاتي :
دياري صالح مجيد،
"الهوية العراقية في زمن ما
بعد داعش : الرهان الاكثر
خطورة"، ميدل ايست اون
لاين، ٦ أيار/مايو، ٢٠١٥.

Ayub Nuri, (١٥)
"Self-governing Sun-
ni regions without
Baghdad interference
the only solution for
Iraq", Rudaw, Octo-
ber 30, 2016.

وعدم تفككها لاحقا الى جزر مذهبية وقومية تمهد السبيل الى اعلان ثلاث دول مستقلة. من بين هذه الاشكاليات الحديث عن قدرة السنة انفسهم على مواجهة داعش والسبب الكامن وراء عدم استجابتهم لمواجهة هذا التنظيم في حينها عندما كان على مشارف بغداد يتحكم بحزامها ويتمدد باتجاهات متعددة. حجة البعض بأن السبب وراء ذلك يكمن في سياسات بغداد التي جعلت المواطنين يشعرون بالازدراء من دور المؤسسة العسكرية والحكومية، ليس بالتفسير المقبول لتمرير هذه الرؤية المخاتلة التي تكمن وراءها تصورات اعمق ومشاريع اكثر خطورة. فذات السكان اليوم يتحولون باتجاه ايجابي نحو الدور الذي تلعبه بغداد في تحرير مناطقهم بعد ان برزت قيادات ميدانية جديدة لتمثيل هذا المكون في المرحلة الحالية. كل ذلك يجعل المرء يتساءل بطريقة محيرة عن مستقبل توجهات هذا الاقليم في حال تشكيله اذا ما حصل صدام سياسي ما مع بغداد؟ اين ستذهب الأسلحة المخصصة لجيش هذا الاقليم؟ وكيف وبالضد من اي طرف سيتم توظيفها؟.

فيما يتعلق بمدينة تلعفر التي تقدم الحشد الشعبي لتحريرها في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ برزت العديد من الرؤى الخاصة بالابعاد المستقبلية لمضمون فكرة اقليم نينوى - الانبار. في هذا الخصوص اشار البعض الى ان هذه البلدة شهدت في العام ٢٠١٤ سلوكيات عنيفة من قبل التركمان الشيعة، قادت لاحقا الى سلوكيات مماثلة من التركمان السنة حين هيمن داعش على تفاصيل الحياة هناك. لذا برزت مطالبات بتقسيم المدينة الى قسمين منفصلين لذات القومية على اساس مكوناتهم المذهبية، والا فان البديل المطروح سيكون اللجوء الى قوة أممية او الاستعانة بالبيشمركة الكردية لدعم الاستقرار هناك(١٦).

جزء اساس من هذا الاقتراح مرتبط بعملية التنافس المهمة الجارية بين الحزب الديموقراطي الكردستاني برئاسة مسعود البرزاني وبين حزب العمال الكردستاني وما يمثله عبد الله اوجلان من رمزية مهمة في البنية السياسية والاجتماعية للأكراد عموماً. حيث تخشى أربيل ان يكون هنالك وجود ما لحزب العمال في تلعفر وسنجار يؤثر في طبيعة التوازنات السياسية الخاصة بحزب البارزاني مع خصومه في الجغرافيا التي تمتد الى داخل اقليم كردستان ذاته. هذه المخاوف تأتي وكأنها صدق لذات الافكار التي تطرحها انقرة حول مكانة تلعفر في استراتيجيتها حيال العراق مستقبلاً، حيث كرر أردوغان في كثير من المناسبات الاشارات الخاصة بمخاوف بلاده من ان يكون هنالك دور لحزب العمال في النطاق الممتد بين سنجان - تلعفر. حدة هذا التوجه في السياسة التركية تتصاعد بزيادة الدور الذي يلعبه الحشد الشعبي في المحور الغربي للموصل وبالذات منها في تلعفر، حيث يفترض الأتراك بأن هنالك امكانية لحصول تحالف ما بصيغة الحشد - العمال الكردستاني وفقاً للمشتركات الكثيرة بينهما في قتال داعش وفي مواجهة النفوذ

(١٦) للمزيد حول هذه الرؤية بالامكان الاطلاع على تصريح احدى الشخصيات السياسية التركمانية ينظر:

رووداو، "نبيل حربو: نطالب بتمركز قوات البيشمركة في تلعفر"، ١١ تشرين الأول/أكتوبر، ٢٠١٦.

التركي وفي تخريب مشاريع اربيل. لذا لم يكن مفاجئاً أشارات التهديد التي اوردها اردوغان حين قال "لقد عززت انقرة تواجد قطعاتها العسكرية في جنوب شرق مدينة سيلوبي Silopi للرد على اي حركة محتملة للحشد الشعبي في تلعفر. أرغب بالقول ان تلعفر وسنجار تعدان اهداف حساسة بالنسبة لتركيا. ولأجل ذلك سنستمر بتعاوننا مع مقاتلي نينوى (تنظيم النجيفي) ومقاتلي البيشمركة لأجل هذه الغاية" (١٧).

الاعتماد التركي المفرط على موقف البارزاني في امكانية اتخاذ مدينة دهوك معبرا جغرافيا للقوات التركية باتجاه تلعفر أو سنجار مبني على وهم كبير في التحليل والرؤية بعيدة المدى التي غاب عنها الصواب طوال الفترة الماضية في سياسات حزب العدالة والتنمية. حتى الان وضعت اربيل في اختبار صعب اساسه الابقاء على مساحة حياد مناسبة من المحاور المتعارضة من موضوع داعش ومستقبل الموصل. هذه المحاور التي تشكلها واشنطن، بغداد، طهران، وأنقرة تستوجب من اربيل ان تكون حاضرة بما يضمن بقاءها ضمن فلك القوى الأكثر تأثيراً في رسم المسار الذي يرضي توافقات ومقاربات المحور الأكثر حضورا في صياغة مشهد الجغرافيا السياسية الحالية وهو محور واشنطن - بغداد - طهران. لذا فإن تماهي اربيل مع اي مشروع تركي خارج مساحة هذا المحور، سيكون بمثابة انتحار سياسي معلى للبارزاني بطريقة ستفقد مستقبلاً الى ارباك التوازنات السياسية والعسكرية بالصد من مصلحة الحزب الديموقراطي الكردستاني، سواء أكان ذلك باتجاه علاقته مع اقطاب المعادلة الكردية في السليمانية أو مع بغداد ذاتها.

رغم ذلك تبقى تركيا متمسكة بفرضية أثر الخلافات الاميركية - الايرانية في تغير اتجاه العلاقات بين هذين الطرفين المهمين في مرحلة ما بعد داعش، وهو ما يمكن له ان يقود لاحقا الى السماح لأنقرة بلعب الدور الذي تحلم به دون محددات أو قيود كتلك التي تواجهها الان. كل ذلك برأي انقرة مبني على حجم الاخطاء التي سيرتكبها الساسة الشيعية في ادارة ملف هذه الجغرافيا بعد الانتهاء من مشكلة داعش. مما يعني بأن التحالف الوطني مطالب اليوم بأن يمارس سياسة اكثر واقعية في ادارة الازمة والبحث عن مواقف حيادية بين طهران وواشنطن تسمح في النهاية بإنتاج منظومة تفاعلات سائدة لموقف بغداد وجاذبة لموقف اربيل باتجاه الشراكة مع الاخرين في ترتيب معطيات المرحلة القادمة.

تجاوز هذه الرؤية سيعني ان اقليم نينوى - الانبار سيكون بداية لتحولات مفصلية خطيرة حيث سيكون لنموذج تفتيت تلعفر جغرافيا حضور في اكثر من منطقة. كما سيكون لنموذج التنافس التركي - الايراني صعودا في حجم تأثيره في البنية السياسية ناهيك عن فكرة الانقسام المجتمعي بين بغداد والقوى المؤيدة لها والاخرى المعارضة لدورها في ترتيب اوضاع هذا الاقليم، ليقود كل ذلك الى مزيد من الإرباك والفوضى التي يصعب

السيطرة عليها أو التحكم بامتداداتها، مما ينسف معها جدوى هذا الاقليم الذي قد يتحول بمرور الزمن الى صيغة هوياتية - مذهبية تكون مقدمة شرسة لمزيد من الفدراليات التي تمهد فعليا لتقسيم العراق على أسس طائفية وقومية الى دويلات متناحرة.

عادة ما تطرح تركيا فكرة التغيير الديموغرافي الذي يمكن ان يحصل تحديدا في تلعفر، على انه ذريعة للتدخل العسكري والسياسي المباشر في الموصل. في وقت تشير مصادر وقراءات تركية عديدة الى ان تركيا تقاعست عن اداء اي دور يذكر حين تعرضت ذات المدينة الى تغير ديموغرافي فعلي بعد حزيران/يونيو ٢٠١٤ حين قام تنظيم داعش بارتكاب مجازر ابادية جماعية بحق الاغلبية التي كانت تشكل البنية السكانية الاساس للمدينة^(١٨). مما يعني بأن تركيا ستكون مظلة جاهزة لتوفير الدعم لهذا الاقليم لأسباب جيوبوليتيكية، كما ستكون متهيئة عسكريا للقيام بدور المناصر للسنة في حال حصول اي خلاف مع بغداد التي ستتحوّل الى خصم شيعي بالمطلق.

تبقى اشكالية الحديث عن هذا الاقليم غير مرتبطة اساسا بحق المكون السنّي بإنتاج هذا المشروع، بل مرتبطة بمؤشرات مهمة لمخاوف تثير القلق من الوجة المستقبلية لهذا المسار في التأثير على مصير الوضع المستقبلي للعراق. فبعيدا عن التفكير في انتاج صيغ اقليمية من اجل التوازنات العسكرية والمالية بين المكونات العراقية، هنالك فجوات لا زالت تشكل مواطن خلل في بنية هذا المشروع يمكن لها ان تشكل مصدرا مهما من مصادر التلاعب بمصير نسبة كبيرة من السكان ومساحة مهمة في جغرافيا العراق. وهو ما يتطلب طرح تصورات جديدة لمعالجة هذه المخاوف قبل المضي قدما في ترسيخ فكرة هذا الاقليم في اذهان السكان المحليين على انه المخرج الوحيد لإعادة ترتيب العلاقة مع بغداد في مرحلة ما بعد داعش.

رغم ذلك لا بد من الاعتراف بجرأة بأن هنالك خلل ما في عقلية ادارة الدولة في بغداد يجب معالجته قبل رفض هذه المشاريع بحجة المحافظة على البلد.

ثالثا : ما بعد داعش

٢ - تفكك التحالف العسكري العراقي

لعب التحالف بين بغداد واربيل دورا محوريا في التهيئة لمعارك تحرير الموصل، وهو ما شكل عنصر اشادة واضحة المعالم بمدى فاعلية هذا الدور في سحب البساط من تحت القوى التي استغلّت في الامس القريب الفجوة المتنامية التي حصلت بين المالكي والبارزاني بطريقة قادت الى ارباك عمل القيادات العسكرية والامنية، بالشكل الذي اسهم في الانهيار المتسارع لاوضاع مدينة الموصل.

في هذا الاطار هنالك العديد من الاشخاص المقاتلين في الميدان باتوا على قناعة راسخة

بأن المستقبل - بعد انهيار داعش - سيشهد تحول حلفاء اليوم الى اعداء يقاتل بعضهم بعضا. احد المقاتلين الاكراد يؤكد هذه الرؤية بالقول "ان هنالك تهديدات ضدنا من قبل قوات الحشد الشعبي الشيعية. فمن المؤكد بأنهم سيعلون الحرب ضد كردستان... اذ ان هنالك خشية من ان تتم المطالبة من قبل المجموعات الشيعية بعودة سيطرة بغداد على الاراضي التي تم السيطرة عليها من قبل البيشمركة في معارك الموصل، والبعض من هذه الاراضي غنية بالنفط"^(١٩). خاصة وان هنالك تصريحات رسمية من اربيل تؤكد فيها رؤيتها الجيوبولتيكية حيال هذا الموضوع مشددة على فكرة أن ما حرر بالدم لن يصادر إلا بالدم.

مثل هذه المخاوف قد تفسر الى حد ما احدى الخطوات المفاجئة التي اقدمت عليها اربيل عبر السماح بتجنيد ٢٠٠٠ مقاتل من العرب السنة ضمن صفوف البيشمركة، وهو القرار الذي لم تقدم عليه الاحزاب الكردية في اقسى الظروف حين كانت تخوض صراعات مباشرة مع الحكومات السابقة في بغداد. مما يعني ان هنالك تهيئة لصراع قادم يحول دون استدامة الآمال باستمرار التعاون العسكري الحالي. هذا الصراع سيكون فيه محاولة لاستقطاب المكون السني باتجاه ساحات متعارضة لكسب مزيد من القوة والنفوذ الذي سيحدد الوجهة النهائية لهذا التحول.

هنا تحاول كثير من وسائل الاعلام التي تسهم في تشكيل القناعات لدى الرأي العام الى التأكيد على ان الفترة اللاحقة ستشهد تراجعا مخيفا في طبيعة التسويات بشكل سلمي للأزمات التي تعصف في العلاقات بين بغداد واربيل خصوصا في الموصل. يقول البعض في هذا الصدد "ان المعركة ضد داعش ستنتهي قريبا، لكننا للأسف لن نكون قادرين على العيش سويا مرة اخرى"^(٢٠). هذا الرأي تجسيد لمخاوف حقيقية تشكل صورة التحدي الذي على الحكومة والقوى السياسية مجابهته باصرار وحكمة، بدلا من الاستسلام لمعطياته ومخرجاته المتوقعة.

في مقاربة لهذا التنافس على الجغرافيا والموارد وأثره في تفكيك تحالف اليوم الهش بين اربيل وبغداد، يحاول البعض التذكير بالتنافس الكبير الذي حصل بين الحلفاء (السوفييات والغرب) في العام ١٩٤٥ للدخول الى برلين، وهو ما سيقود في الحالة العراقية الى اعادة ترسيم الحدود في شمال البلاد بين القوى التي تمثل المكونات الثلاث الرئيسية فيه حيث لكل منها ادعاءاتها الخاصة^(٢١).

من زاوية اخرى يبدو ان هنالك ظاهريا هدفا محددا يوحد بشكل ما الجهود بين هذه المكونات السياسية والاجتماعية في هذه المرحلة ممثلا بداعش، الا ان الاشكالية تكمن في عمقها البعيد في الاهداف المتعارضة في توجهات كل طرف من هذه العملية، فالشيعية يقاتلون من أجل اعادة الموصل تحت مظلة الحكومة المركزية في بغداد، في حين يسعى

Paul Moss, (١٩)
"Kurdish fears of
land fight after Mosul
battle", BBC, Novem-
ber 10, 2016.

Ibid . (٢٠)
Seth J. Frantz- (٢١)
man, "After Isis, then
what? The scramble
for Mosul", The
Spectator, August 27,
2016.

الاکراد الى توسيع نفوذهم ونطاقهم الجغرافي لفرض الامر الواقع، اما السنة فهم يبحثون عن اعادة تمرير دورهم في هذه النطاقات التي تشكل مجالا حيويا مهما ومراكز انتخابية رئيسية لهم. مما يعني ان خطورة المرحلة اللاحقة ستكون في احلال هذه التوجهات المعارضة لتقفز الى الواجهة، وحينها سنكون امام معادلات ومحاور عسكرية وسياسية جديدة قد تقودنا الى مرحلة اخرى من مراحل الصراع. مما يستوجب التفكير من الان في آليات ضمان عدم حصول هذا السيناريو المضر.

في هذا الصدد يرى البعض ان اقرار قانون الحشد الشعبي سيعطي للمكون الشيعي مصدر اسناد عسكري مهم لموازنة الدور الكردي الذي يستغل بقوة البيشمركة، وهو ما يترك المكون السني في حالة امتعاض شديدة حيث سيرى نفسه مستهدفا من قبل اي تعاون ممكن بين الحشد والبيشمركة في حال التقت مصالحهما لأي سبب ما بترتيب إيراني - أميركي. لذا يتوقع ان يميل المكون السني الى الاصرار على طلب تشكيل قوة خاصة بهم على غرار التجارب المذكورة، او التحول باتجاه الانصهار عسكريا في وحدات مختلفة موزعة بين بقية اطراف المعادلة الامنية في المنطقة. وهوما يهيئ المناخ المناسب لاندلاع حروب مستقبلية عديدة في عراق غير قادر على تطبيق القوانين امام سطوة السلاح وعسكرة الحياة العامة.

في مقابل هذه التصورات التحذيرية والمتشائمة الى حد ما، هنالك تطورات ايجابية في طبيعة العلاقة بين اربيل وبغداد في ملفات المرتبات والمشاركة في تخفيف وطأة الازمة الداخلية في كردستان. حيث يبدو ان هنالك مقايضات جديدة تلوح في الافق، من بينها الاشارة الواضحة التي أرسلها الاقليم الى الحكومة المركزية مؤكدة فيها بأنها مستعدة لحل جميع الخلافات في حال ضمنت حكومة العبادي توفير المرتبات لموظفي الاقليم. وهنا جاء دور بغداد بالترحيب بهذه الخطوة في مقابل رفع يد الاقليم عن نفط كركوك بالكامل، لتمارس الحكومة دورها في تنظيم عمليات الاستخراج والتصدير والتصرف بالاموال التي تأتي من جراء نقل الطاقة الى تركيا.

هنا برزت ملامح توجهات براغماتية جديدة لترتيب العلاقة بين الطرفين: فأربيل تريد مواجهة سيناريوهات خروج الأمور عن زمام السيطرة في كردستان العراق، خاصة وأن التظاهرات باتت تندد بشكل علني بسياسات الحزب الديمقراطي الكردستاني وتبرز فيها الدعوات لإيجاد مسار بديل يقلل من سطوة هذا الحزب على الحياة السياسية الكردية. في حين تريد بغداد العمل على اعادة ربط مصير الاقليم بكامل الجغرافيا العراقية عبر إدراكها لدور المال في تحديد التوجهات الجديدة للمجتمع الكردستاني الذي بات على قناعة كبيرة بأهمية ومركزية دور حكومة العبادي في إنقاذ الاقليم من ضغوطات الأزمات الاقتصادية التي تعصف به.

رغم ذلك تبقى هذه الصيغة هشّة ومربكة وخطرة إذا ما أراد البعض ان يعتمد عليها في تحديد مسار التوازن القلق بين اربيل وبغداد عسكريا في المستقبل القريب. لذا فإن هناك حاجة ملحة لاعادة تنظيم العلاقة بين الطرفين عسكريا ووظيفيا قبل المضي في تطبيع العلاقات ماليا. بدون ذلك فإن هناك العديد من الأدلة التي ستعمل على نفي اهمية الاعتماد على دور الازمات الاقتصادية في تجاوز سيناريو الصدام. من جهة اخرى هناك دوما اشكالية راسخة في طبيعة العلاقات المتوترة بين الطرفين تكمن في عدم الالتزام القانوني والاخلاقي بالاتفاقيات التي يتم التوصل اليها، وهو ما يتطلب العمل على التفكير بجدية على تجاوز هذه العقبة لتمتين جسور التواصل والثقة من جهة، ولأجل تطويق مفردات السيناريو البديل من جهة ثانية.

حتى اللحظة وعلى الرغم من التطورات المهمة في الميدان في ما يتعلق بمحاربة داعش، فإن التوقعات المستحيلة قابلة للتحقق لتتحول الى مصدر اضطراب مرعب. فالكثير من المراقبين يحذرون من خطورة التوترات بين الحشد والبيشمركة خاصة وانها قد حصلت من قبل في مناسبات عديدة في منطقة الدوز(٢٢). وان اقتراب القوتين من خطوط التماس في مدينة سنجار يوحي بأن هناك حاجة ملحة لضبط ايقاع حركة كلا الطرفين والحيلولة دون حصول اي خرق غير محسوب في مثل هذه اللحظات الحرجة من عمر هذه المرحلة. المحصلة النهائية تشير في ضوء كثير من الوقائع التي حصلت مؤخرا، وبالذات في الهجمات التي تعرضت لها كركوك، بأن الحكومة العراقية ستواجه تحدياً كبيراً في كيفية إدارة العسكرة واسعة الانتشار في هذه النطاقات التي ستقود الى زيادة حجم الاحتقان الطائفي والقومي في ظل الرغبة الجامحة لدى الاحزاب في ملء الفراغ الذي سيتركه داعش بعد انحساره وهزيمته(٢٣).

حدة هذا التوجه سيعززها تحول اخر في نمط الصراع باتجاه العشائر التي تعد فاعلا رئيسيا في الجغرافيا - الاجتماعية للعراق، خاصة وأن ابناء بعض القبائل انخرط مع داعش وتسبب في مقتل آخرين من قبائل منافسة كما حصل بين عشيرتي العبيد والبيات في الحويجة، وهو ما سيسهم في فترة لاحقة في كثير من الاعمال الثأرية في ظل وجود جماعات عشائرية مسلحة مدعومة من جهات متعارضة(٢٤). علما بأنها ستكون تركيبة عشائرية متعددة قوميا ومتنوعة مذهبيا، مما يشكل عاملا مضافا يعزز فكرة التفكك في التحالفات الحالية باتجاه مزيد من الصراع في ظل فوضى انتشار السلاح والانفلات في تطبيق مفردات القانون.

رابعاً: ترامب وعراق ما بعد داعش

لم يكن وصول ترامب الى السلطة في واحدة من اكبر القوى المؤثرة في العالم بالأمير

Wladimir Van (٢٢) Wilgenburg, "Fighting between Kurdish Peshmerga and Shia militia could hinder war on ISIS in Iraq: UN", Ara News, April 27, 2016.

Vera Mironova (٢٣) and Mohammed Hussein, "Iraq after ISIS", Foreign Affairs, November 3, 2016.

Ibid. (٢٤)

العادي، فهو تعبير عن حجم السخط الداخلي الأميركي تجاه سياسات اوباما - هيلاري داخليا وخارجيا. لذا يتوقع البعض ان يكون هناك شيء من التغير الملموس في التوجهات الجديدة حيال الملفات الحرجة في سوريا والعراق، خاصة منها تلك التي تتعلق بمكافحة الارهاب.

لذا يتساءل العديد من المراقبين عن الكيفية التي سيؤثر بها ترامب على الوضع في بلد معقد مثل العراق. خاصة وأن هناك كثيراً من الدلالات المبدئية التي تشير الى ان ترامب لا يملك تصورات جوهرية عن كيفية ادارة الموضوع العراقي في المستقبل في ضوء الحقيقة التي تشير الى ان اغلب مشكلات هذا البلد هي نتاج بالأساس للأخطاء الأميركية ما بعد ٢٠٠٣.

أحد أبرز مفاتيح الاستراتيجية الأميركية الجديدة في العراق التي يتوقع لها ان تُعزز بشكل واسع في عهد ترامب تقوم على اساس الحاجة الى اعادة نشر القوات العسكرية الأميركية بالتعاون مع بقية عناصر ما يسمى بالتحالف الدولي لمكافحة الارهاب للبقاء في بعض المناطق العراقية بعد هزيمة داعش وفقا لما ذكره اشتون كارتر وزير الدفاع الذي أكد أيضا على ان هناك اشياء كثيرة يجب القيام بها بعد تلك المرحلة بما فيها الحيلولة دون نهوض تحدي الارهاب مجددا، الاستمرار في دعم واسناد الجانب العراقي عسكرياً وامنياً وتسليحياً، والعمل ايضا على دعم القوات المحلية وحرس الحدود^(٢٥). لم يكن هناك اثناء هذا الحديث العابر اي تحديدات زمنية للفترة التي ستمضيها القوات الأميركية في العراق، كما لم يتم فعليا الاشارة الى التوزيع الجغرافي لهذه القوات على خريطة العراق، ولم يتم ايضا التطرق الى امكانية زيادة العدد ليتجاوز القوات المعلنة الان التي تصل اعدادها الى ٥ الالاف مقاتل. علماً بأن هذه الخطة تعبر بالضرورة عن رؤية البنتاغون لموضوع الطريقة المستقبلية للتعاطي مع الشأن العراقي، وهو ما يتوقع لإدارة ترامب عدم معارضته جوهريا طالما انه يعبر عن مضمون العقيدة الأميركية التي تضمن مصالح وتطلعات هذا البلد.

يبدو بأن توجهات وزير الدفاع الأميركي اشتون كارتر تمثل تعبيراً عن استراتيجية عليا ليس لها من علاقة حقيقية بتغيير أسماء الرؤساء، بل هي في حقيقتها تمهيد واقعي لما ستكون عليه التحركات الأميركية القادمة. فقد قال في زيارته للعراق بتاريخ ١١ أيلول/سبتمبر: "سوف تبقى قواتنا في العراق بعد هزيمة داعش، فهناك وراء الجوانب الامنية قضايا اخرى مهمة نضطلع بمسؤوليتها كبناء القرى وتقديم الخدمات واعادة احياء التعايش بين المكونات، اضافة الى خشيتنا من عودة المتطرفين الذين سيسعون الى اعادة انتاج انفسهم بطريقة جديدة"^(٢٦).

بعض الآراء تؤكد بأن فلسفة ترامب في الادارة ستكون مقاربة الى حد ما لأسلوب روسيا

Robert Burns, (٢٥)
"Carter: US, partners
need to stay in Iraq
after IS defeat",
Washington Post, De-
cember 3, 2016.
The Guardian, (٢٦)
"Defence secretary
Ash Carter meets
leaders in Iraq amid
fight for Mosul", De-
cember 11, 2016.

والصين، فهو سيروجٌ لمبادئ الربح والأعمال أكثر مما سيهتم بأفكار لها علاقة بالديموقراطية وحقوق الانسان، حيث يؤمن بأنك اذا ما أردت شيئاً من بلاده، فما الذي عليك بالمقابل تقديمه، خاصة وأن المجموعة التي اختارها ترامب تضم غالبية من الصقور المؤمنين بهذا النوع من التوجه الذي يضمن مصالح أميركا بغض النظر عن طبيعة الوسائل التي سيعتمد عليها لتحقيق هذه الغاية(٢٧).

لذا من المتوقع ان تستمر ادارة ترامب بنهج عسكري اكثر حدة في التعاطي مع شؤون العراق خاصة في ظل رؤيتها الجيوبولتيكية للتعاطي مع ايران(٢٨)، التي ترى بأنها باتت تشغل نفوذا اوسع بسبب الانسحاب الاميركي في العام ٢٠١١ الذي أدى الى تراجع مكانة الولايات المتحدة الاميركية في العراق بشكل كبير. مما يعني بأن هناك تحولات جوهرية في طبيعة الدعم الاميركي لأي رئيس وزراء عراقي قادم، حيث سيستلزم هذا التقارب بأن يكون الشخص في موقف اقرب الى الادارة الاميركية منه الى ايران، وإلا فإن الاجراءات العقابية ستظهر تباعاً بما فيها دعم القوى المحلية والاحزاب الاخرى التي بإمكانها نشر حالة من الفوضى الرمزية والفعلية التي ستسمح لاحقا بمزيد من الإرباك لأداء اي شخصية خارج منظور هذه المقاسات.

حتى اللحظة يبدو ان هناك غموضاً كبيراً يلف المستقبل العراقي في زمن ترامب، رغم ذلك يسعى البعض الى صياغة اهم التوجهات التي يتوجب على الادارة الاميركية اعتمادها في مرحلة ما بعد تحرير الموصل والتي تقوم اعتماداً على النقاط التالية(٢٩):

- ١ - العمل على ابقاء العراق موحداً بعد الانتهاء من داعش،
- ٢ - ايجاد الحلول المناسبة التي تسمح بإنشاء نظام سياسي مستقر يناقض فكرة الدولة الفاشلة والفوضى التي خلقتها لاحقا،
- ٣ - الدفع باتجاه تأكيد الجهود الخاصة بالتوصل الى تسوية وطنية يتم في ضوئها بناء كتلة سياسية عابرة للطوائف تسمح بالتوصل الى تفاهات حول السلطة، الثروة وآليات العيش المشترك.

يبدو ان هذه الرؤى بالنهاية تبنى على اساس امكانية التوصل الى مقايضات بين ادامة زخم الدعم الاميركية الحالي للعراق في مواجهة داعش، وغض النظر وقتياً بشروط قاسية عن تحركات الحشد الشعبي، في مقابل رضوخ كل القوى العراقية لشروط وآليات التسوية السياسية وفقاً للمقاسات الأميركية. هنا يتم فرض ذات الشخصيات التي تتحدث باسم المكون السني والتي تسببت بسحق هوية هذا المكون بعد تسليمه لداعش، لتكون مرة اخرى هي المتصدية للعمل السياسي باسم هذا المكون مجدداً. وهو ما سيعني اصطدام هذه التسوية بجدار رفض صلب من القوى الرسمية والشعبية التي تقف بالضد من هذا التوجه، الذي سيحصد نتيجة متوقعة مسبقاً تقود الى اعادة تكرار ذات الاخطاء التي

David Romano, (٢٧)
"Trumptonian self-interest and the Middle East", RUDAW,
December 3, 2016.

Ibid . (٢٨)
Salah Nasrawi, (٢٩)
"What is Trump's next move in Iraq?",
Al Jazeera, November 14, 2016 .

ارتكبتها ادارة اوباما وسلفه السابق من قبل في العراق. وفي هذا الصدد هنالك تأكيدات مهمة لترامب ذاته تشير دون لبس الى ان الشهية الاميركية لنفط العراق لا زالت قائمة وستعيد ترتيب اولويات المرحلة القادمة وفقاً لهذا العنصر الاستراتيجي المؤثر في طبيعة توازنات القوى من وجهة نظر الموقف الاميركي من قضايا الشرق الاوسط. هنا يقول ترامب " علينا السيطرة على النفط باعتباره الطريقة الأفضل لدفع مستحقات الحرب العراقية. لقد ذهبنا الى هناك وصرفنا ٣ ترليون دولار وخسرنا الالاف الارواح، وبالنتيجة لم نحصل على اي شيء. لقد كان من المفروض ان يقرر المنتصر الى اي جهة يجب ان تذهب الغنائم... إن واحداً من المنافع التي كان من الممكن جنيها من اخذ النفط العراقي في حال حصوله في حينها، هو عدم قدرة داعش من السيطرة عليه واستخدام ريعه لتمويل نشاطه الارهابي... سوف لن اغادر العراق وأترك نفطه لتأخذه إيران" (٣٠).

يبدو هنا جليا ان هنالك سيناريو خاصاً للمقايضة تقوم وفقاً لمعطياته واشنطن بتحريز آبار النفط من داعش، ليس فقط من أجل اخضاع هذه الثروة للدور الاميركي فحسب، وانما العمل من خلالها على مقايضة اكثر إذلالاً للعراق عبر الهيمنة بطريقة غير مباشرة على نفط الجنوب في مقابل تأمين حكومة بغداد من خطر داعش. بالنتيجة كل هذا التوجه سينسف من الاساس الافكار الخاصة بجوهر الخطاب الاعلامي لتحرير السكان المحليين في الموصل، لتبدو القضية اقرب الى لعبة دولية اساسها النفط والجيوبوليتيك. حيث لازالت عين واشنطن وصقورها ترى بأن الدور الايراني يجب ان يراقب وان يخضع لمزيد من العقوبات والتطويق، وهو ما سيقود الى مزيد من الصراع على الساحة العراقية بدلا من التعاون فيما بينهما لضمان استقرار الاوضاع في هذا البلد.

بذلك يرى البعض بأن الخطة الاميركية تجاه العراق في عهد ترامب ستميل باتجاه ترك مجموعة من الجنود بأعداد كبيرة لحماية حقول النفط، ومن المتوقع ان يكون هنالك قرابة ١٠٠ الف مقاتل مع معداتهم العسكرية لتأمين هذا الهدف، الذي يبدو بأنه ستعزز بدور اكبر عبر الهيمنة على سوريا باعتبارها ممراً نفطياً مهماً الى البحر المتوسط، لتكون بذلك مهمة هذه القوات اكبر من حماية آبار النفط (٣١). دون ان يعني ذلك بأن واشنطن ستضطر الى ممارسة دور القوة المحتلة بشكل مباشر، بقدر ما سيعني بأن الاذرع التي ستنوب عنها هي من سيناط بها مهمة الهيمنة على النطاقات الجغرافية المهمة في سوريا، لتأمين البيئة الجيوبوليتيكية المطلوبة لنقل النفط العراقي الى موانئ بانياس وطرطوس. وهي المهمة التي ستقوم بها فصائل سورية مختلفة ذات عناوين متعددة اغلبها يعمل وفقاً لما يصدر من البيت الابيض من تعليمات وأوامر.

في محاولة مهمة لقراءة العقل الاستراتيجي لترامب ودوره في فرض تصورات ورؤى محددة على المستقبل العراقي، هنالك تأكيد بأن ترامب انتقد في مرات عديدة سياسات

Julian Borger, (٣٠)
"Trump's plan to
seize Iraq's oil", The
Guardian, September
21, 2016.
Ibid. (٣١)

أوباما حيال داعش وحيال الانسحاب الكامل من العراق، مشيراً الى ان ذلك القرار كان عاملاً حاسماً وراء ظهور داعش. يؤكد ترامب خلال حملته الانتخابية على أمور إضافية بالقول "سوف لن نمضي باتجاه اسقاط الحكومات التي لا نعرف الكثير عنها أو عن ارتدادات اسقاطها، ولأجل ذلك سنتعاون معها من اجل مكافحة الارهاب وتدمير داعش... سوف نعمل بدلاً من ذلك على تقوية الجيش الاميركي ونستثمر في بناء الطرق والجسور والمطارات في أميركا بدلاً من الاستثمار في الحروب... لا نريد لقواتنا ان تستنزف بالقتال في مناطق لا يتوجب عليها ان تقاتل فيها، لذا فإن أي أمة تشاركنا هذه الاهداف ستعتبر شريكاً لنا" (٣٢). بذلك تكون أهم ملامح هذه الاستراتيجية مبدئياً : الهيمنة على النفط العراقي، نشر قوات كبيرة في مواقع مختلفة لتأمين الجغرافيا النفطية خدمة للمصلحة الاميركية، التمدد بشكل غير مباشر عبر سوريا وصولاً الى البحر المتوسط، مناقضة توجه أوباما القتالي الذي كان يعتمد على الضربات الجوية والمستشارين والقوى المحلية، هزيمة داعش ومساعدة العراقيين لن تمر بدون ثمن.

الاشكالية ان ترامب يحاول تجاوز الحقيقة العراقية التي أثبت تاريخ ما بعد ٢٠٠٣ بأنها حقيقة عسوية على الفهم بالنسبة للإدراك الاميركي. من يُرحب بهم اليوم على انهم محررين، سيتم التعامل معهم في فترة لاحقة على انهم غزاة. هنا سيعاد تشكيل الجغرافيا الاجتماعية لمنظومة المقاومة بأطر جديدة، بمفاهيم وتصورات جديدة ستقود لاحقاً الى انتاج سيناريو لا تحبذه واشنطن. مصالحها هنا لن تمر بلا مواجهة مع قوى باتت اكثر نضجاً في ادائها العسكري بعد ان اكتسبت خبرة طويلة في ميدان الصراع مع داعش. مما يعني بالنتيجة ان على أميركا قراءة الساحة العراقية جيداً قبل الوقوع في وهم التصورات التي لا تمت الى الواقع بصلة. من مصلحة الجميع ان يستقر العراق وان تزدهر احواله الاقتصادية والامنية، الا ان هذه التصورات في بعدها الكولونيالي لا تعبر عن تطمينات لاعادة انتاج المستقبل العراقي بعيداً عن التجارب الخاطئة التي اعتمدتها الادارة التي سبقت ترامب.

في مقابل كل هذه التصورات هنالك رؤية أخرى تسعى الى تخفيف حدة التشاؤم من الدور الاميركي تشير الى المواقف التي انطلق منها ترامب في مناسبات سابقة حيال الغزو الاميركي للعراق الذي اعتبره أسوأ اقرار اتخذته الادارة الاميركية في تاريخها بسبب الخسائر التي تسبب لها في اثاره الفوضى في الشرق الاوسط. وهو ما يعني بنظر البعض بأنه دليل على ان ترامب سيفكر ملياً قبل الاستمرار في النهج العسكري في التعاطي مع الشأن العراقي. وهم يسترشدون بنصيحة تقدم بها لإدارة أوباما في العام ٢٠٠٧ اثناء مقابلة تلفزيونية قال فيها "ان ما يتوجب عليكم الان القيام به هو الخروج من العراق... اعلنوا الانتصار وانسحبوا، هذا كل ما عليكم القيام به... ان هذا البلد يعاني من

حرب اهلية ولا يمكننا القيام بأي شيء لانقاذه. ان استراتيجيتنا التي اتبعناها خلال السنوات الماضية والمسماة بانشاء الدولة وتغيير الحكام - Nation - Building and regime change قد اثبتت فشلها، فالعراق لن يتحول الى دولة ديمقراطية، وعلينا ان نوقف هذه الاستراتيجية بشكل حاسم^(٣٣).

تفسير هذا التوجه سيعني بالحد الأدنى ان ترامب سيتترك العراق لقدره ليواجه مزيد من الفوضى والاقত্তال كعقوبة له على الخروج من بيت الطاعة الاميركي. وهي رؤية تم التطرق لها في كثير من الآراء التي طرحها كتاب أميركا تشير الى ان العراق سيتحول من اولوية الى شيء هامشي جدا في الخطاب الاميركي، وهو ما يستوجب من العراقيين التفكير جديا بكيفية ادارة ازمته في ظل غياب عنصر الدعم الدولي المؤثر في اكثر من اتجاه.

بالمقابل هنالك رؤية اخرى تقول بأن موقف ترامب الحقيقي سيتأثر لاحقا بالرأي الذي سيقدمه مستشاريه ومن بينهم شخصيتان مهمتان قام هو بتقديمها لوزارة الدفاع والآخر مستشار شؤون الامن الوطني. كلاهما يؤكد على خطأ قرار الانسحاب الكامل في العام ٢٠١١ من العراق، ويدعوان الى مزيد من الحذر في التعامل مع الشأن العراقي من خلال طرح تساؤلا نقدية حول إمكانية صعود الموجة الثانية من داعش، وطبيعة الدور الايراني في العراق وصراع الاخيرة مع المصالح التركية - السعودية وكيف ستؤثر كل هذه المعطيات بالنتيجة على المكانة والدور الاميركي. وهو ما يعني تبديد كامل لرؤى وتصورات أولئك الذين يظنون بأن العراق لن يبقى اولوية في التصور الاستراتيجي الاميركي، كما يعني بأن الإدارة الاميركية ستستمر بعسكرة سياستها تجاه العراق، وهو ما سيعيد مؤشراً سلبياً لن يسمح باعادة التفكير في دعم تشكيل بنية نظام سياسي مستقر يسمح للعراقيين العيش بعيدا عن تهديدات الحرب البيئية خدمة لمشاريع القوى المتعارضة.

تتعرز هذه الفكرة عبر ما قام به ترامب مؤخرا باختيار رئيس شركة اكسون موبيل النفطية، ريكس تيلرسون، لتولي منصب وزير الخارجية، وهوشخصية رشحت له من قبل السيدة كوندليزا رايس المعروفة بمواقفها من العراق في عهد بوش، وهو ما يمكن بالنهاية النظر له على انه إعادة لانتاج تاريخ الفوضى التي صنعتها السياسية الاميركية لخدمة مستقبل ومصالح الشركات النفطية بذات الطريقة التي حصلت في أميركا اللاتينية، جنوب شرق آسيا، دول الكاريبي، والشرق الاوسط^(٣٤)، وهو ما يقلل من فرص أولئك المتفائلين بالنتيجة بإمكانية ادارة ازمات المنطقة والتخفيف من حدتها عبر الشراكة الاقتصادية وتقاسم جغرافيا النفوذ مع الروس، حيث ستنتشط في مراحل لاحقة من فترة وجود ترامب في السلطة مواقف قد تقود الى تحول الصراع من صيغته الجيوبولتيكية البحتة الى صيغته الجيو-اقتصادية الواسعة.

التحول الذي نطمح برؤيته يكمن في التساؤل الآتي : هل ستعمل ادارة ترامب على

John Hannah, (٣٣)
"Will Trump stay or
go in Iraq?", Foreign
Policy, December 9,
2016.

Andrew Rosen- (٣٤)
thal, "To understand
Trump, learn Rus-
sian", The New York
Times, December 15,
2016.

الاستفادة من اخطاء الماضي في تعاطيها مع الشأن العراقي من منظور صراعها مع ايران وتحالفها مع السعودية؟ هل ستعمل الى الوصول الى تسوية اقليمية تمهد للبقاء على الجغرافيا - السياسية للعراق في حالة من الاستقرار النسبي الذي افتقدنا له في السنوات الماضية بفعل سياسات اوباما - كلينتون؟ وهل ستفهم القوى العراقية ضرورة اعادة انتاج خطابها السياسي والاستراتيجي لبناء مشتركات تسمح بالتوصل الى اتفاق سياسي يجرم كل من يستخدم الارهاب لغة وتطبيقا لتحقيق مكاسب سياسية؟ لعل ذلك يكون مدخلا لبناء كتلة قوية قادرة على الجلوس الى طاولة المفاوضات مع فريق ترامب لتحديد مستقبل البلد. استمرار الصراعات ولغة السنوات السابقة سيعني اعطاء الفرصة لترامب باعتماد ذات الطريق الذي سلكه القادة السابقون في إدارة ملف العراق.

خامسا : نطف كركوك ما بعد داعش

في كل عام ومع بداية الحديث عن موضوع الموازنة العامة للعراق يبدأ التصعيد حول موضوع نطف كركوك. حيث يدخل هذا العامل ضمن مجموعة معطيات اقتصادية اخرى في التأثير في طبيعة التوازنات الحزبية بين بغداد واربيل وايضا بين منظومة الاحزاب الكردستانية وتلك التي تساهم في التفاعلات داخل مدينة كركوك ايضا، وهو ما يسهم في تعقيد الصورة المستقبلية لهذه المدينة في ظل الصراع الضمني الذي يجري للهيمنة على نطفها بين هذه الأطراف.

في كركوك غالبا ما يواجه العراقيون مشكلة اعمق بكثير من موضوع النصر على الارهاب والتطرف، تكمن في كيفية إدارة التنوع السكاني وعلاقته بموضوع اقتصاديات المدينة، فالعرب ينظرون الى وجود شخصية كردية في موقع المسؤولية كمحافظ للمدينة بأنه نوع من السيطرة والتحكم بالقرار السياسي من قبل كتلة التحالف الكردستاني^(٣٥). وهو ما يجعل البعض يتحفظ على اي لغة املاءات قد تضر بمكونه السكاني الذي لن يستسيغ ممارسة القوة للمساس بدوره التقليدي الذي اعتاد على لعبه في شؤون المدينة وادارة ثروتها. مما دفع الجانب الكردي الى التأكيد على اهمية هذه الاشكالية في المستقبل العراقي عبر الاشارة الى خصوصية وضع هذه المدينة مقترحين فيها ان تكون بهيئة اقليم خاص في اطار الصيغة الفدرالية التي يبدو بأن المطالبات بها ستأخذ منحى أكثر حدة في المستقبل القريب. البعض يبرر هذا الطرح من خلال فك الاشتباك حول موضوع التنافس على نطف كركوك، فبهذه الطريقة يتحول النطف بالدرجة الاساس لخدمة سكان المدينة وتقل سيطرة بغداد واربيل عليه بالتزامن^(٣٦). من جهة اخرى فإن هذه التصورات التي تدعم من قبل محافظ كركوك التابع للاتحاد الوطني الكردستاني تشير بعض التحفظات من كتلة الحزب الديمقراطي الكردستاني التي ترى بأن مستقبل كركوك يجب ان يحدد من قبل

Joost Hil Ter- (٣٥)
mann, "The Perils of
a Post - ISIS Iraq",
Foreign Policy, Sep-
tember 22, 2016.
Ibid. (٣٦)

البرلمان في اربيل بأي صيغة كان وتحت اي ظرف كان، باعتبار انهم ينظرون لهذه المدينة على انها امتداد جغرافي لكردستان خارج التوصيفات السياسية التي حددت لمنظومة الاقليم الكردي في العراق. وهو ما يسهم لاحقا في اثبات حجم الخلاف بين طرفي المعادلة الكردية وهو اجسهما من موضوع اثر السيطرة على القرار النفطي في قلب موازين القوة بينهما.

مؤخراً وفي ظل اشتداد التنافس الكردي - الكردي في ظل ازمة مالية خانقة يعاني منها الجميع، طرحت حركة التغيير مدعومة بحزب السيد جلال الطالباني تصورا عن مقايضة نفط كركوك بدفع مرتبات موظفي اقليم كردستان، حيث يتم في هذه الصياغة اعطاء السلطة الكاملة لبغداد في عمليات استخراج وتصدير النفط والحصول على العوائد المالية لنفط كركوك. وهو ما رفضته اربيل لاعتبارات جيوبولتيكية واسعة. هنا باتت لغة الاتهامات صريحة حيث تشير الى تضييع ريع الصادرات من كركوك عبر منظومة للفساد اسهمت في تعميق اثر الازمة المالية على غالبية الموظفين والكادحين هناك، في حين يلقي الحزب الديموقراطي بكرة الاتهامات الى ساحة الحكومة في بغداد. لذلك يؤكد البعض بأن التحالف الكردستاني يستخدم لغة الخطاب القومي ليغلف توجهاته السياسية نحو كركوك بمؤشر يستهوي العقل الجمعي الكردي، في حين ان الحقيقة بمجملها تكمن في الصراع على النفط وليس اي شيء اخر (٣٧).

خطورة هذا التوجه تتأتى من خلال بعض الدلالات المستقبلية التي توضح حجم الرؤى الصدامية بين اطراف المعادلة العراقية حول نفط كركوك الذي يبدو بأنه يخضع لقوتي جذب متنافرتين تجعل من هذه الجغرافية المحلية عرضة للتفكك ان لم يكن هنالك ادارة مناسبة لازمتها المستعصية. لعل هذا الرأي تبرز كثير من ملامحه المتشعبة في التوصيات التي يطرحها البعض من قبيل ان الهيمنة على نفط كركوك ستحدد عائلية هذه المدينة لبغداد أو لأربيل، وان هذه المدينة الاستراتيجية لا يمكن حسم امرها لمصلحة كردستان فقط بالقوة العسكرية وإنما أيضا عبر الهيمنة الاقتصادية على مواردها أيضا، ومن خلال ذلك يمكن فرض الامر الواقع الذي سيجعل بغداد تقوم بتسليم هذه المدينة بالكامل الى الاكراد، حيث اثبتت الوقائع الكبيرة لما بعد ٢٠٠٣ ان الحكومة في بغداد كانت تفكر بطريقة انتقائية فهي كانت تؤمن بأنه في حال لم يهيمن الشيعة على النفط هناك، فمن الافضل هيمنة الاكراد عليه بدلا من ان يقع بيد المكون السنّي (٣٨).

فعليا يبدو ان هنالك سياسات مكوناتية اسهمت في تعميق الوضع العام في كركوك حيث كانت لغة ونظام الطوائف الذي اسس له بريمر في ما بعد ٢٠٠٣ يحكم كثيراً من التوجهات والمعادلات والتحالفات في تلك الفترة. البعض كان ينظر الى التقارب الشيعي - الكردي على انه كان مساهما في تدعيم فكرة حرمان السنة من موارد كركوك، وهو ما جعل ابناء

Arif Qurbany, " (٣٧)
All fights for Kirkuk
have and will be
about its oil ", Ru-
daw, September 23,
2016.
Ibid. (٣٨)

هذا المكون يعبرون عن سخطهم وعدم انسجامهم مع لغة هذا الشكل من الادارة، وبالتالي كان ولا يزال هذا الامر مدعاة للقلق على الرغم من تحول التحالفات بعد حزيران/يونيو ٢٠١٤ باتجاه تعزيز العلاقات السنوية - الكردية على حساب الخلافات الحادة بين بغداد واربيل التي تقف وراءها مشاهد اقليمية متضاربة التوجهات والمصالح. يلمح البعض الى سيناريو مفاده ان تركيا تدفع باتجاه فكرة تحويل كركوك الى اقليم ضمن الجغرافيا العراقية في مقابل حصولها على دعم الاكراد لانشاء اقليم نينوى - الانبار، باعتبار ان تلك الالية مناسبة بحسب رأيهم لاضعاف نفوذ بغداد وايضا لكونها جزء من الاستراتيجيات التركية - الاميركية التي سيتم اعتمادها للتعامل مع الدور الايراني في عراق ما بعد ٢٠١١.

في مقابل هذا التوجه تشير مجموعة الازمات الدولية في أحد تقاريرها عن كركوك الى خطورة مثل هذا المشروع المرتبط اساسا بجيوبولتيك النفط، وان البديل برأيها يجب ان يكون خيارا آخر يتم فيه الركون مبدئيا الى الادارة المشتركة بين بغداد واربيل لمصير هذه المحافظة، وهو موقف يؤيده كثير من الساسة في بغداد في حال انه يقود الى ابقاء هذه المحافظة جزء من العراق من دون ان يكون لها اي مشروع للدمج الجغرافي مع كردستان(٣٩). حتى اللحظة لا يبدو في الافق ان هنالك رؤى منطقية وواقعية في كيفية التعاطي مع هذه الازمة المسكوت عنها، حيث يبدو بأن التفكير بعقلية اللعبة السياسية والتنافس الصفري بين الأطراف الرئيسية المتحكمة بمستقبل هذه المدينة ستقود حتما الى صراع يصعب التكهّن بعواقبه وخسائره الكبيرة(٤٠).

الخاتمة

عادة ما تقود الأحداث الكبرى الى انتاج مراحل جديدة، يتم فيها تصاعد تحديات اخرى تستوجب اعادة تشكيل العقل السياسي الذي يحكم منظومة الدولة. هذه التحديات وأسلوب التعاطي معها هي من سيحدد الوجهة القادمة للعراق. في حال بقيت بنية الدولة العراقية على ما هي عليه لما بعد العام ٢٠٠٣ من حالة رثة، فإن من الاستحالة ان نتصور ان هذه المنظومة ستكون قادرة بشكل فعلي على ايجاد المدخلات التي يمكن لها ان تقود من الان الى اتاحة امكانية التحكم بهذا المستقبل. لذا على النخبة السياسية ان تتجاوز فكرة الرضوخ الى حتمية العامل الخارجي في رسم صورة العراق بعد داعش، وان تركز الى مزيد من الحكمة في التعاطي مع هذا التوجه خاصة وان هنالك عناصر اسناد محلية تعزز من امكانية اشراك العراقيين انفسهم في الحل بدل من فرض صياغاتها الجاهزة عليهم. وهي صياغات تمثل مشاريع لا تخدم الا مصالح القوى التي تريد اختطاف العراق بأكمله لتعزيز مكانتها الدولية استراتيجيا واقتصاديا □

Rudaw, "Will (٣٩) Kirkuk finally break away from Iraq?", June 15, 2016. Ibid. (٤٠)